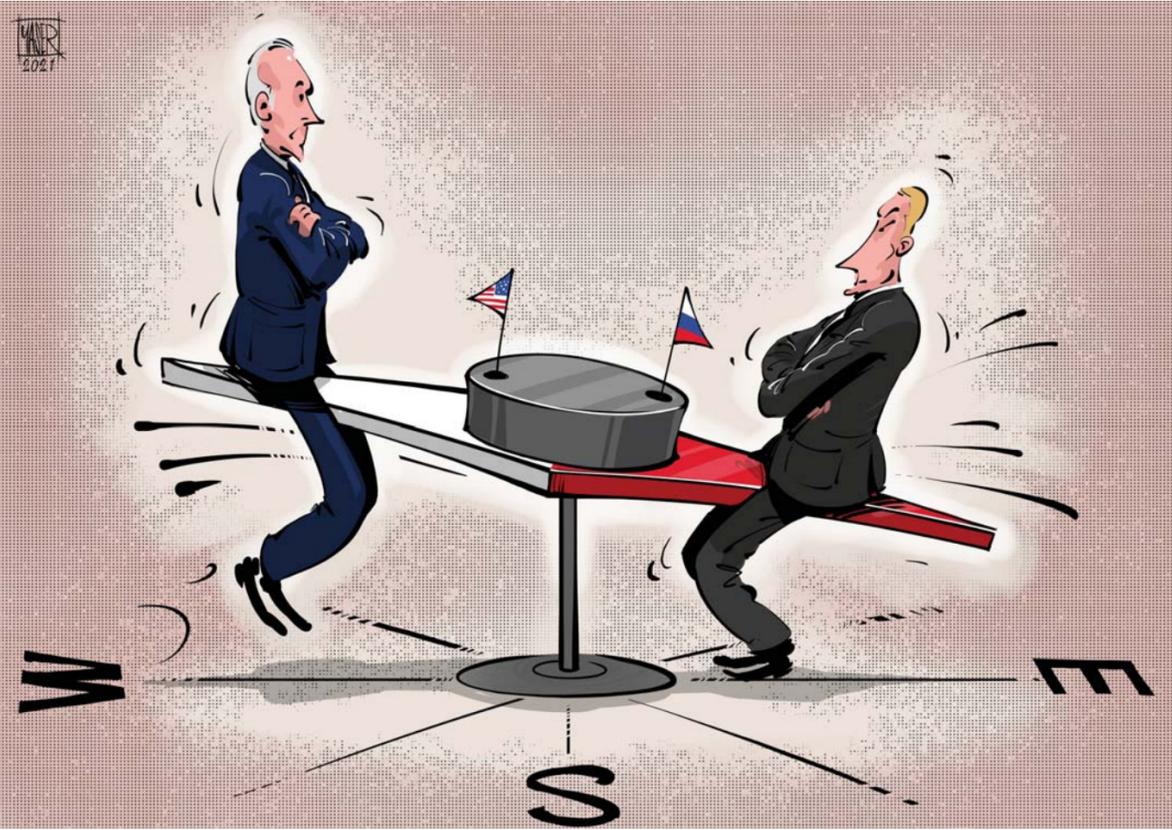


هل ينجح بايدن ونظراؤه
في إنعاش مجموعة السبع؟حازم الفراج
محلل سياسي أميركي

هذا الاجتماع بريطانيا إلى دورها التقليدي في السياسة الدولية لتسترجع بعضاً من نفوذها الذي افتقدته في الأعوام الماضية. وتحاول جميع الأطراف في المجموعة العمل على إعادة الدور التاريخي لمجموعتهم التي تمثل الدول الأقوى اقتصادياً في العالم مع مراعاة التغييرات الجمة التي طرأت على العالم في العقود الماضية. ومن أبرز النقاط المخطط طرحها هذا العام هو اقتراح توسيع مجموعة الدول الكبرى السبع عبر ضم أستراليا والهند وكوريا الجنوبية وإعادة تسميتها لتصبح مجموعة الديمقراطيات العشر. ومع أن هذا الطرح ليس جديداً، لكن أطرافاً عدة تعتبر أن هذه الفكرة التي بدأ رئيس الوزراء البريطاني بالترويج لها بزخم منذ العام الماضي قد حان وقتها خصوصاً أن معظم التركيز في المجموعة يتجه اليوم نحو الصين. وأول من طرح فكرة مجموعة الديمقراطيات العشر كان مركز "اتلانتيك كاونسل" للبحوث ومقره العاصمة الأميركية واشنطن في العام 2013، حيث رأى المركز أن هذه الدول الكبرى تضم 60 في المئة من سكان الأرض الذين يتمتعون بنظام حكم ديمقراطي، كما تجتمع هذه الدول على توجهات متناصفة نحو السياسة الخارجية والقانون الدولي. وفي التحول من مجموعة السبع التي تركزت العضوية فيها على القوة الاقتصادية إلى مجموعة العشر التي تعتمد على الديمقراطية وسلطة القانون رسالة واضحة أن حقوق الإنسان ستكون أساس القوة في هذا القرن.

كما ستساعد هذه الفكرة أيضاً على ضم المجموعة الرباعية التي تضم الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند في مجموعة أوسع مما سيسهل التنسيق واتخاذ القرارات. والولايات المتحدة تبدو مؤيدة للفكرة، حيث قام مستشار الأمن القومي لشؤون آسيا في البيت الأبيض كيرت كامبل بنشر مقال في مجلة "فورين بوليسي" في مطلع هذا العام يؤيد فيه التوجه لإقامة مجموعة الديمقراطيات العشر. وستكون لهذا التوجه أبعاد تجارية واسعة النطاق أيضاً حسب مقال كامل الذي رأى في هذه المجموعة "ضرورة ملحة في ما يتعلق بالتبادل التجاري والتكنولوجي والمعايير". ويتفق الأعضاء أن الوقت قد حان لتطوير مجموعة الدول الكبرى السبع، والتي قارب عمرها خمسين عاماً، بشكل يناسب أولويات وتحديات وفرص القرن الحادي والعشرين. وبغض النظر عن نجاح توسيع مجموعة السبع أم لا، فلا شك أن هذه الدول الكبرى تواجه اليوم تحديات ليست بالسهلة ومنافسة حادة من دول تختلف عنها كثيراً بالفكر والأسلوب. والحاجة اليوم أصبحت ملحة لحرص الصوف في محافظ هذه الدول التي قادت العالم الحر منذ أواخر الحرب العالمية الثانية على مكانتها ومصالحها. وعلى المجتمعين أيضاً تقرير أهداف مجموعتهم المستقبلية في ما يلائم المتطلبات الراهنة والالتزام بدعم هذه الأهداف سياسياً وعسكرياً بما يكفي لتحقيقها على أرض الواقع.



الحرب الباردة الثانية: قمة كسر الجليد أم العظم؟

الأول، وإنما سيمران عليها مرور الكرام حتى يكون اللقاء أقرب إلى كسر الجليد بين القطبين الأعظمين في العالم منه إلى لي النزاع. وما رفع العقوبات الذي نصح به مؤخراً مستشارو الرئيس إلا خطوة تمهيدية في هذا الاتجاه بالرغم من اتهام بايدن المتواصل لموسكو بالتدخل في سير وتوجيه الانتخابات الأميركية، وبالمسؤولية عن الاعتداءات السيبرانية على أكثر من وكالة حكومية أميركية التي نُذرت بإبادة قراصنة روس (Solar Winds) وبغض طرف رسمي من موسكو إن لم يكن بإشراف مباشر من أجهزتها. أما على مستوى العلاقات الخارجية فعلى أجنحة واشنطن في القمة مواضيع عاجلة أهمها حث التسليح الروسي ونشر القواعد العسكرية خارج الحدود. مروراً باحتلال شبه جزيرة القرم، وصولاً إلى حرب النفوذ الباردة الجديدة في منطقة المحيط المتجمد الشمالي في منطقة تحاذي حدود الولايات المتحدة الشمالية غير المحمية.

أما ملف الشرق الأوسط فلن يكون له موقع على أجنحة الرئيسين إلا من زاوية التحفظ الأميركي على الانتشار العسكري الروسي في المنطقة وسعي موسكو للتموضع طويل الأمد وبوسط النفوذ من خلال شركات أقامتها مع نظم استبدادية بائدة يمثلها خير تمثيل نظام بشار الأسد في سوريا، حيث كان بوتين أول من أبقى له بالتهنئة في فوزه بالانتخابات الرئاسية التي قد تكون أصلاً من تصميم وتنفيذ موسكو وبضمانتها للنتيجة مسبقاً. أما الولايات المتحدة فقد انكرت بالمطلق تلك الانتخابات وتبرأت من نتيجتها ووصفتها بالاشريعية كونها تقع خارج إطار القرار الأممي 2254، ما سيستدعي استمرار فرض العقوبات الأميركية على نظام الأسد وحلفائه بل وتوسيع دائرتها.

العقوبات يتناقض مع المخاوف البيئية التي هي في قمة أولوياته، بل وتشكل العامل المؤثر على مجمل قراراته التي تتعلق بالطاقة والتلوث البيئي. فرض هيمنتها من خلال ضخها غازها رخيص الثمن نسبة إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي عالمياً متأثرة بجائحة كورونا، ومباشرة إلى الشريان الحيوي الأوروبي، ما سيزيد من فرص المناورة والمساومة على مواضع حساسة وساخنة ما زالت عالقة بين روسيا من طرف أوروبا والولايات المتحدة من طرف آخر.

واشنطن ما زالت ترى في "نورد ستريم 2" خطراً مقبلاً على وحدة قرار حلفائها الأوروبيين في الحلف الأطلسي وعلى استقلال اقتصادهم الذي سيستدعي تدفق الغاز الروسي غير المكلف أمام منافسه الأميركي الغالي الثمن، الأمر الذي سيخلق خطأ ساخناً لنزاع جيوسراتيجي طويل الأمد بين موسكو وواشنطن سيدتم موازياً لخط أنابيب العقوبات الأميركية كانت سبباً في تعليق أعمال الشركات العاملة في المشروع لمدة عام كامل خلال السنة الأخيرة من عهد ترامب، ومع رفع العقوبات الذي أقره بايدن ستستارع موسكو إلى مواصلة عمليات البناء لتنتهي منها في أسرع وقت ممكن. ومن المؤكد أن هذا المشروع ومقارباته في ملف أوكرانيا الشائك بين الطرفين سيكون على رأس أجنحة القمة القادمة.

وكان مستشار الأمن القومي الأميركي جاك ساليغان قد أشار حين الإعلان عن موافقة البيت الأبيض على حضور القمة

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

يلتقي الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره الروسي فلاديمير بوتين في قمة هي الأولى بين الرجلين تقراً أن تعقد في مدينة جنيف السويسرية في 16 يونيو الجاري. بايدن كان قد أطلق صفة "القاتل" على بوتين خلال حوار له في برنامج تلفزيوني أميركي، وإثر هذا التوصيف أصبح من الشائع أن يتنذر خصوم بايدن على خروجه علناً بما يناهز تقاليد الخطاب الدبلوماسي بين الرؤساء. واخص بقده بشكل لاذع أقطاب من الحزب الجمهوري من الذين يترصدون له أية زلة سياسية يحسبون أنها نقطة ضده وتكون أداة مضافة في معركتهم الانتخابية القادمة لاستعادة ما خسروه في العام 2020 من موافقهم في السلطين التنفيذية والتشريعية في أن. فها هو النائب الجمهوري عن ولاية تكساس وعضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب مايكل ماكول يرفع من لهجة انتقاده لبائدين لجهة قرار الأخير رفع العقوبات عن خط أنابيب "نورد ستريم 2"، وقد رأى في هذا قرار ما يشبه "رسم الانتساب" من Cost of Admission التي دفعها البيت الأبيض لتيسير اللقاء المباشر بين الزعيمين إثر الهجوم الاستباقي الذي تلقاه بوتين من بايدن، والذي رد عليه في حينها ببرود شديد وعدم اكتراث "بتمنيا الصحة للرئيس الأميركي". وبالرغم من أن العقوبات المفروضة على مشروع خط أنابيب الغاز شارفت على الانتهاء مع وصول بايدن إلى سدة البيت الأبيض، إلا أن الجمهوريين يتهمون بايدن بالنفاق كون قراره إنهاء

الكونغرس الأميركي يسعى لمساءلة الصين حول كورونا

إدارة الرئيس بايدن نحو مواجهة مع الصين، من الواضح أن الوقت قد أصبح ملائماً لمعالجة هذه النظرة. وهذا التوجه نحو التحقيق في أصل الوباء أتى معززاً بتقارير جديدة من الاستخبارات الأميركية تتضمن معلومات حول مجموعة من العاملين في مركز بحوث الفيروسات في مدينة ووهان كانوا قد دخلوا المستشفى بعد إصابتهم بأعراض متشابهة في شهر نوفمبر 2019. وهذا السرد يتعارض مع الطرح الصيني وأن الحالات الأولى الموثقة في الصين كانت في شهر ديسمبر 2019. كما تم اكتشاف فيديو عرضها تلفزيون الصين المركزي عام 2019 تظهر خبراء من هذا المركز يقومون باصطياد الخفافيش دون أي ملابس أو إجراءات وقائية مما يدعم نظرية انتقال فيروسات من الخفاش إلى هؤلاء العاملين في المركز.

وأكد السيناتور الأميركي الديمقراطي كريس مورفي في تصريح له أن اكتشاف أي دور قد تكون حكومة الصين قد لعبته

في إخفاء مصدر الوباء ستكون له "عواقب كارثية" على الصين. كما وجه السناتور الجمهوري ماركو روبيو اتهامات لحكومة الصين قائلاً إن "الحزب الشيوعي الصيني قام بالتدخل في تحقيقات منظمة الصحة ولم يتعامل بشفاافية منذ بداية الوباء".

ماركو روبيو
السناتور الأميركي
بشفاافية منذ بداية الوباء

وضع هذا الاتفاق في الكونغرس ضغوطاً إضافية على الرئيس الأميركي جو بايدن الذي يواجه اليوم انتقادات حول تأخره في إعلان إستراتيجيته نحو مواجهة التمدد الصيني. وقام بايدن بالفعل بتوجيه أوامر للمراكز المعنية بمتابعة الفيروس في إدارته بمضاعفة جهودها وإرسال تقرير حول أصول الوباء خلال تسعين يوماً. كما طلب بايدن من

